AL-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

مؤتمـــــر

«رعاية وتنمية الثروة الحيوانية
في الحضارة الإسلامية والنظم المعاصرة»

فى الفترة من ٨-١٠محرم ١٤٢٥هـ الموافق ٢٨ فبراير- ١ مارس ٢٠٠٤م

حماية الحيوان فى الدول الأوروبية

إعـــــداد

الدكتورة/ بيترا ماريا سيدهم

عضو الكلية الملكية البيطرية بلندن

مدينة نصر- القاهرة - جمهورية مصر العربية تليفون ٤٠٣٧٥١٤-٢٦١٠٣٠٨ - ٢٦١٠٣١١ - تليفاكس ٢٦١٠٣١٢
Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.: 4037514-2610308 - 2610311, TelFax: No. 2610312
www.SAKC.gq.nu E-mail: salehkamel@yahoo.com

أود أن أشرح هذا الموضوع بناء على تشريع حماية الحيوان فى ألمانيا وفى بعض المواضع بالمقارنة أيضا مع تشريع حماية الحيوان فى سويسرا وفرنسا وانجلترا واستراليا وكندا ونيوزيلندا .

ونظرا لضيق الوقت المتاح أمامى لهذا الغرض فسوف أركز على إعطائكم نظرة عامة على هذا الموضوع .

يحتوى القانون الألمانى لحماية الحيوان على إجمالى ١٣ فصلا تضم ٢٢ بندا ، وأود باختصار تناول أهم هذه الأحكام .

الفصل الأول يتناول الغرض من هذا القانون :

الغرض من هذا القانون هو حماية حياة وصحة الحيوان ، وذلك انطلاقا من مسئولية الإنسان عن الحيوان كأحد المخلوقات . فليس من حق أحد أن يسبب للحيوان آلاما أو معاناة أو أضرارا دون سبب معقول .

فى العصور السابقة كان يتم حماية الحيرانات على أساس نفعها للإنسان ، إلا أن حماية الحيوان تلك القائمة على نفعه للإنسان قد تطورت فى العقود الأخيرة فى كل الدول الغربية إلى ما يسمى بحماية الحيوان على أساس أخلاقى . فلم تعد حماية الحيوانات تتم فقط على أساس فائدتها الاقتصادية ، بل أصبح ينظر إليها على أنها كائنات مخلوقة ، فالحيوان ليس جمادا، بل هو كائن حى يمكن أن يشعر بالآلام والمعاناة . وقد أدرك الإنسان أنه ليس فقط صاحب حقوق تجاه الحيوان ، بل إن عليه أيضا

التزاما أخلاقيا تجاهه ، وانطلاقا من هذا الإلتزام من الإنسان تجاه الحيوان ككائن تم سن هذا القانون . وهذا المبدأ موجود فى كل القوانين الغربية لحماية الحيوان .

وتشمل ترتيبات قانون حماية الحيوان حدا أدنى من الطلبات التى تم الاتفاق عليها بعد تفكير دقيق، وهذا التفكير يضم من ناحية حق الحيوانات فى الحياة والصحة والسلامة ، ومن ناحية أخرى مصالح الإنسان والإمكانات المختلفة لمراعاتها .

الفصل الثانى ، ويتضح فيه الإلتزامات النابعة من مسئولية الإنسان عن الحيوان :

فهو ينص على أن من لديه حيوان أو يربيه عليه ما يلى :

– يجب عليه أن يطعم الحيوان ويرعاه بما يتلاءم مع نوعه واحتياجاته الضرورية ، وأن يوفر له المأوى الذى يناسب سلوكه الطبيعى .

– يجب عليه ألا يحد من إمكانية الحيوان فى الحركة المناسبة لنوعه ، ذلك الحد الذى يمكن أن يسبب له آلاما أو معاناة غير ضرورية أو يسبب له الأذى .

– ويجب أن تكون لديه الدراية والمقدرة الضرورية لذلك .

والقانون يخول الوزارة المعنية الحق فى إصدار الأوامر التى تقرر هذه الطلبات لمن يريد أن يكون لديه حيوان .

مثل هذه الفقرات التى تخول الجهة المختصة الحق فى تنظيم التفاصيل من خلال أوامر توجد أيضا فى كل القرارات الغربية لحماية الحيوان كتكملة لبنود مختلفة .

الفصل الثالث ينظم الممنوعات ، وهنا توجد محظورات هامة توفر على الحيوان آلاما غير ضرورية .

فمثلا من الممنوع تحميل الحيوان فى غير حالات الضرورة بمهام من الواضح أنه غير قادر عليها نظرا لحالته أو أنها تفوق بوضوح قواه .

كما يحظر أيضا تقديم طعام للحيوان يسبب له آلاما مبرحة أو ضررا . ولكن للأسف فإن القانون الفرنسى قد صاغ هذه الفقرة بشكل يسمح بالإطعام الجبرى للأوز والبط من أجل إنتاج (الفواجرا) . وهذا ممنوع فى ألمانيا وانجلترا .

كما أنه من الممنوع فى ألمانيا إنتاج أفلام يتم فيها تعذيب الحيوانات ، وفى انجلترا توجد عقوبة فى حالة عرض مثل هذه الأفلام . ويمنع عدد كبير من الدول الغربية مصارعة الحيوانات وعرض الحيوانات خارج حدائق الحيوان والسيرك ، كما تمنع سويسرا بشدة إعطاء منشطات للحيوانات .

الفصل الرابع ، ويشمل تنظيم عملية قتل الحيوانات الفقرية الذى يجب أن يتم قدر الإمكان باستخدام مخدر ودائما مع تجنب الآلام . أما إذا تمت عملية القتل دون تخدير مسبق أو فى إطار الصيد ، فيجب على من يمارسه أن يكون لديه المعلومات والإمكانيات الضرورية وأن يقوم بإثبات ذلك .

الفصل الرابع أ ، ينظم عملية ذبح الحيوانات ، مع الوضع فى الاعتبار أن الذبح باستخدام مخدر لا يحدث إلا فى الدول الغربية فقط ، مع استثناءات قليلة (مثل الذبح الإجبارى) . وهذا الموضوع يخضع فى ألمانيا للائحة ذبح تفصيلية . كما أن لدينا لائحة منفصلة لذبح الأسماك والحيوانات الأخرى ذات الدم البارد . ومن الناحية العملية فإن كل

الدول الغربية لديها لوائح قانونية خاصة تنظم عملية ذبح الحيوانات . وهذه اللوائح إما أنها ضمن قانون حماية الحيوان (مثلما فى ألمانيا وسويسرا) أو فى شكل قانون ذبح قائم بذاته (مثلما فى انجلترا) .

الفصل الخامس ، ينظم ما يسمى بالعمليات الجراحية للحيوانات . فهو ينص على أنه لا يجوز إجراء عمليات جراحية للحيوانات الفقرية إلا بعد تخديرها ، إلا أنه يذكر فى الفقرة الثالثة استثناءات تكون فيها عملية التخدير غير ضرورية : مثل نزع قرون البقر الذى عمره أقل من ستة أسابيع أو وضع علامات مميزة للحيوانات التى تستخدم فى الزراعة مثل علامات الأذن أو الوشم أو الوسم .

الفصل السادس ، يمنع البتر الكلى أو الجزئى لأجزاء من جسم الحيوانات الفقرية والاستئصال الكلى أو الجزئى لأعضاء أو أنسجة منها ، إلا أنه توجد استثناءات : مثلا إذا كان ذلك لا مفر منه حسب تقدير الطبيب البيطرى أو لحماية ونفع الحيوان .

وطبقا لذلك القانون فإنه من الممنوع قطع الأذن ، لأن ذلك يتم فقط لأغراض تجميلية

الفصول ٧ – ٩ ، تنظم عملية تنفيذ التجارب على الحيوانات : وهنا تحديد لماهية التجارب على الحيوانات ومتى يكون ذلك مسموحا به . فالتجارب على الحيوانات ممنوعة فى ألمانيا مثلا لتطوير مستحضرات التجميل ومساحيق الغسيل ومنتجات التدخين . وقد تم تشكيل لجان مسماة "لجان الأخلاق" . وهى تعطى للمؤسسات تصاريح إجراء تجارب على الحيوانات بشرط ما يلى :

- أن تكون التجربة لها ما يبررها وضرورية .
- أن تكون المؤسسة صالحة لذلك .
- أن يكون الشخص الذى يجرى التجربة لديه الدراية والقدرات الضرورية لذلك .
- أن يتوفر للحيوانات المأوى والرعاية والعناية الطبية .

الفصل العاشر ، ينظم الجراحة والعلاج لأغراض تعليمية . فهو ينص على أن جراحة الحيوانات المرتبطة بآلام أو معاناة أو أضرار يسمح بإجرائها بالجامعات أو المؤسسات العلمية الأخرى . ويمكن إجراؤها من أجل تعليم وتدريب المهن العلاجية أو المهن العلمية المساعدة.

والجزء التالى ينظم عملية امتلاك وتربية الحيوانات ويشمل بذلك عددا كبيرا من المرافق مثل من يربون الخيول وأندية ركوب الخيل ومدارس الكلاب البوليسية وحدائق الحيوان والسيرك والمحال التى تبيع الحيوانات .

كل تلك المنشآت تحتاج إلى تصريح من خلال الوزارة المختصة ، ولا يتم منحه إلا إذا كان المكان المخصص مناسبا وكان الأشخاص المختصون لديهم الخبرة الضرورية . بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب إعداد بيانات حول منشأ ومكان بقاء الحيوانات والاحتفاظ بتلك البيانات ، وهو ما يعد كذلك من العوامل الهامة فى حماية النوع .

وتقوم الهيئات المختصة بمنح تصاريح ، ويمكن سحبها لوقت محدد (مثلا لمدة سنة) أو على الدوام فى حالة وقوع مخالفات .

الفصل الحادى عشر ب ، يمنع التعذيب أثناء التربية ، بمعنى أن يتم تربية الحيوان أو إجراء تغييرات عليه من خلال إجراءات بيولوجية أو جينية ، بحيث تنقص فيما بعد أجزاء أو أعضاء من الجسم أو تطرأ عن طريق ذلك آلام أو أضرار أو معاناة . وهذه الفقرة غير موجودة حتى الآن فى القانون الإنجليزى والفرنسى .

الفصل الحادى عشر ج ، يقرر أنه لا يجوز تسليم الحيوانات الفقرية للأطفال والشباب أقل من ١٦ سنة إلا بموافقة ولى الأمر .

الفصل الثالث عشر ، ويقرر أنه من الممنوع لصيد أو إبعاد أوطرد الحيوانات استخدام تجهيزات أو مواد يكمن فيها خطورة حدوث آلام أو معاناة أو ضرر للحيوانات ، ولا يشمل ذلك قوانين حماية الطبيعة والنبات وقانون الصيد .

وفيما يلى قائمة طويلة من الفقرات التى تتناول تنفيذ هذا القانون ، ويحدد بعضها العقوبات الخاصة بجرائم التعدى على قانون حماية الحيوان ، وتبلغ أقصى عقوبة فى حالة التعدى على قانون حماية الحيوان فى حالة الغرامة المالية ما يعادل ٢٥ ألف يورو ، وفى حالة الحبس تكون ٣ سنوات (والأمر مشابه فى سويسرا حيث تبلغ أقصى غرامة ٤٠ ألف فرنك) ، و٣ سنوات حبس . أما فى انجلترا ونيوزيلندا فتبلغ أقصى مدة حبس سنتين ، وفى فرنسا فإن مدة الحبس تكون أقل . أما فى استراليا وكندا فتوجد قوانين خاصة لحماية الحيوان فى الأقاليم والمقاطعات تختلف عن بعضها البعض بوضوح)

فى الثالث والعشرين من مايو ٢٠٠٢ قرر المجلس الإتحادى الألمانى وضع حماية الحيوان فى القانون الأساسى الألمانى . وبذلك ترقى حماية الحيوان إلى مستوى الدستور وتصبح هدفا للدولة .

وبذلك فإن ألمانيا هى أول دولة فى الاتحاد الأوروبى تشرع لحماية الحيوان على مستوى الدستور .

أما أول دولة غربية على الإطلاق شرعت لحماية الحيوان على مستوى الدستور ، فقد كانت سويسرا فى عام ١٩٩٢ .

وقد اتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى منذ وقت قريب على ما يسمى "بروتوكول صالح الحيوان" ، نظرا لأن حماية الحيوان أصبحت عاملا أخلاقيا وسياسيا هاما .

وهذا يوضح أن حماية الحيوان قد اكتسبت أهمية كبيرة ليس فقط فى الدول الغربية . ويتم باستمرار فى كل مكان فى العالم تطوير قوانين وأوامر حماية الحيوان .

إنها عملية نشطة من أجل مسايرة التطورات الحديثة مثل امتلاك حيوانات بالجملة ونقلها وكذلك الهندسة الوراثية . والمهم فى هذا الصدد هو البداية .

ومن خلال تعاون المسئولين فى الإدارة الطبية والعلوم ومنظمات حماية الحيوان يتم التواؤم عمليا مع تلك المتطلبات ، ويتم بالمشاركة إعداد اللوائح الضرورية .

وأود فى عجالة أن أوضح السبب فى أن "حماية الحيوان" لا تمس الحيوانات فقط ، بل إن لها تأثيرات بالغة على مجالات هامة أخرى :

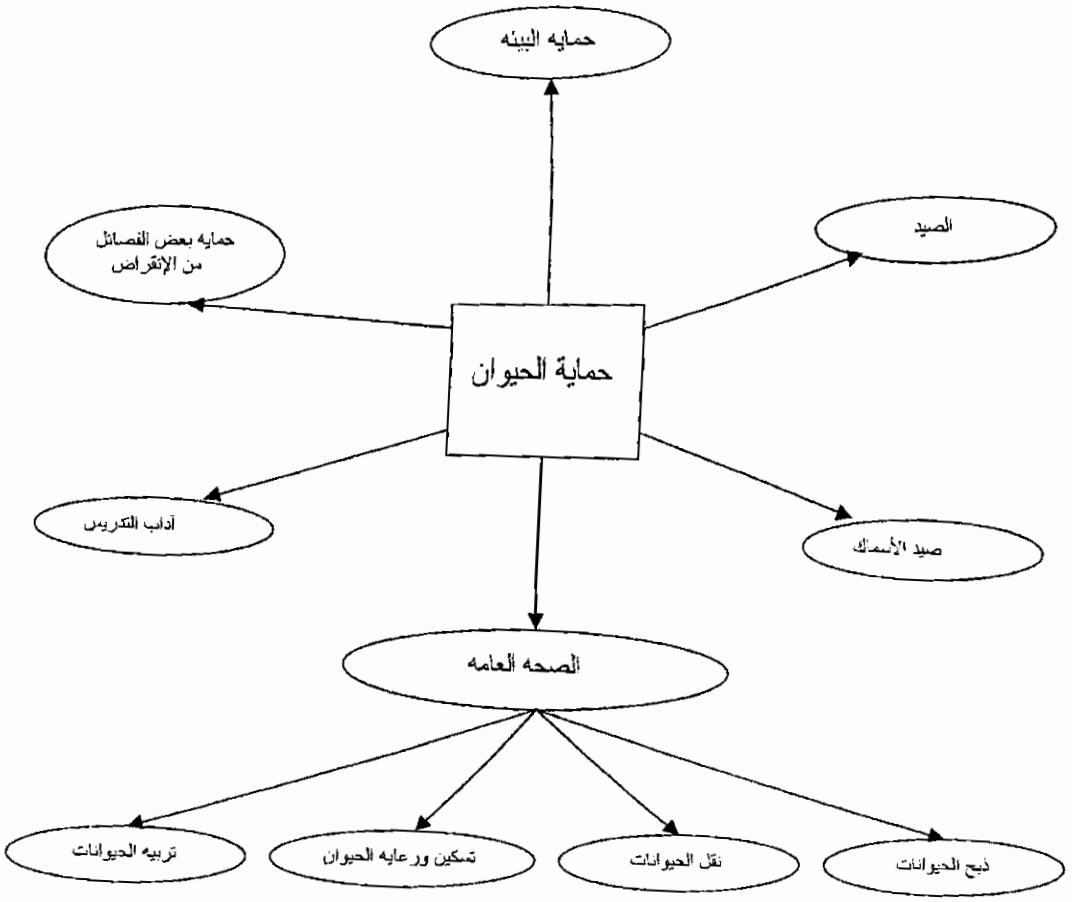

حماية البيئة :

فى أوامر قانون حماية الحيوان تم تحديد الحد الأدنى من المتطلبات بخصوص امتلاك حيوانات ، حيث أن الاحتفاظ بالحيوانات فى أماكن ضيقة للغاية لا تؤدى فقط إلى أمراض وأضرار للحيوانات ، بل تؤدى أيضا إلى مشاكل كبيرة خاصة بالبيئة ، مثل التى تحدث عن طريق الروث المتراكم .

ولذلك أهمية خاصة بالنسبة لكل من مزارع الدواجن الكبيرة والمراعى الشاسعة فى مصر .

قانون صيد الحيوانات :

إن قانون حماية الحيوان يحترم قرارات قانون الصيد وبالعكس ، وفى هذا الصدد فإنه من المهم أن يقوم بالصيد فقط الأشخاص الذين يبرهنون على امتلاكهم المعرفة والكفاية الضرورية لذلك . كما ينص قانون الصيد على أنه لا يجوز إهمال الحيوان المصاب بطلق نارى ، بل يجب البحث عنه لقتله .

قوانين صيد الأسماك :

بالإضافة إلى مشكلة زيادة الصيد والانخفاض الهائل فى المخزون تأتى مشاكل الصيد غير المقصود مثل صيد الدرافيل ، وفوق ذلك توجد تداخلات فى حالة المهددة بالإنقراض ، مثلما هو الحال فى صيد الحيتان .

حماية النوع من الإنقراض :

إن حماية النوع وحماية الحيوان لهما اهتمامات مشتركة كثيرة ، ولذلك فإنهما يتداخلان فى مجالات عديدة ، وينتج عن ذلك تعاون وثيق بين هذين الفرعين .

محتويات تعليمية أخلاقية :

إن كل الأديان الكبيرة تعلم احترام مخلوقات الله وترى فى معاملة الحيوانات بضمير ورحمة التزاما أخلاقيا للإنسان . إن تعليم هذا الخلق يسهم بفعالية فى تكوين الشخصية .

إن الإرشاد إلى التعامل باحترام وضمير مع كل المخلوقات سوف يؤثر أيضا على التعامل بين الناس بعضهم بعض – أنه إجراء يؤدى إلى الإرتقاء بالسلوك الإنسانى عامة.

الصحة العامة :

إنها نقطة هامة للغاية يظهر فيها تأثير حماية الحيوان المعمول بها فى المجالات التالية :

– تربية الحيوانات :

عند تربية الحيوانات يتم مراعاة عوامل مختلفة بخصوص حماية الحيوان . مثلا فى منع التعذيب أثناء التربية ، ومن خلال عمل لجان الأخلاق التى تهتم بحماية الحيوان وتشمل أيضا مجال الهندسة الوراثية .

- تسكين ورعاية الحيوانات :

فى مجال تسكين ورعاية الحيوانات تزداد فى السنوات الأخيرة أهمية حماية الحيوان جدا: وفى إطار آخر مؤتمر عالمى للأطباء البيطريين والذى عقد فى تونس عام ٢٠٠٢ ، فقد تمت المطالبة بأن تبدأ عملية ضمان جودة المنتجات الحيوانية فى الحظيرة . وقد تمت المطالبة بمراقبة محكمة "من الإسطبل إلى المائدة" ، "من المزرعة إلى شوكة الطعام" . وفى هذا الصدد فقد تم بوضوح إبراز أهمية حماية الحيوان .

إذا كانت الحيوانات تقيم تحت ظروف معقولة متلائمة مع حماية الحيوانات وتم تقليل عوامل الضغط العصبى الواقع عليها بقدر الإمكان ، فإن المرء لا يحتاج إلا لاستخدام قدر بسيط من المضادات الحيوية والستيرويدات والمبيدات الحشرية مما يؤدى بالطبع إلى نسبة أقل بكثير من المواد الضارة بالصحة التى تظهر فيما بعد كرواسب فى المواد الغذائية .

نقل الحيوانات :

إن نقل الحيوانات يمثل عامل ضغط عصبى جوهرى ، وخاصة حينما يكون النقل لمسافات بعيدة . ولذلك فإنه فى أوروبا بجانب القوانين الوطنية لائحة لنقل الحيوانات تابعة للإتحاد الأوروبى تحاول حماية الحيوانات أثناء تلك الأوقات الحرجة

ذبح الحيوانات :

عند ذبح الحيوانات فإنه من المهم بوجه خاص معاملة الحيوانات برحمة من أجل مراعاة التعاليم الدينية ، وتجنيب الحيوانات معاناة غير ضرورية . ومن جانب آخر لأسباب تتعلق بجودة المواد الغذائية : إن الحيوانات التى تعامل أثناء الذبح بشكل خاطىء أو تساء معاملتها تفرز كمية كبيرة من الهورمونات العصبية تؤثر تأثيرا سيئا على نوعية اللحوم فيما بعد ، وكذلك فإن عملية نزف دم الحيوان تتم بشكل سيء للغاية ، وكلما كانت عملية الذبح تتم برحمة كلما كانت نوعية اللحم وجودته أفضل .

وهنا يظهر بجانب الأهمية الدينية أيضا تأثير الأهمية العلمية للتعاليم الإسلامية فى ذبح الحيوانات .

ومن خلال اتفاقيات تجارية عديدة مثل برنامج MEDA فإن مصر على علاقة تبادل وثيقة مع الغرب . والسياح الغربيون يسافر منهم مئات الآلاف إلى هذا البلد وهم ينتقدون دائما سلبيات هامة بخصوص حماية الحيوان . ومن الوسائل الهامة لتحسين عوامل حماية الحيوان فى مصر وعلى المستوى الدولى يفضل البدء فى سن قانون لحماية الحيوان .

ولما كانت مصر تحتل دائما دورا قياديا فى العديد من المجالات ٠- فإننا نتمنى لها ذلك أيضا فى مجال حماية الحيوان والرفق به.